Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

تقييم الأداء التربوي على وفق المركزية واللامركزية
دراسة مقارنة في مديريات التربية

الباحث/ حسن عبد المحسن الموسوي
بغداد
mousawy.hasan@gmail.com

أ.د عبد السلام لفتة سعيد
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد
d.abdalsalam58@yahoo.com

Received:16/8/2020 Accepted :2/9/2020 Published :FEBRUARY / 2021

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث

يهدف البحث الى التعرف على اثر تطبيق اللامركزية الادارية على الاداء التربوي من خلال تقييم الأداء التربوي قبل وبعد عملية نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية (وزارة التربية العراقية) الى الحكومات المحلية (المحافظات) وكذلك التعرف على النظام الاداري المناسب المركزي أو اللامركزي للنهوض بالواقع التربوي وأداءه. ولتحقيق هدف البحث تم قياس مؤشرات الأداء التربوي وتحليلها خلال مرحلتين، الاولى تمثل مرحلة تطبيق النظام المركزي وامتدت ما بين العام الدراسي (2011-2012) والعام الدراسي (2014-2015) فيما امتدت المرحلة الثانية والتي تمثل مرحلة تطبيق النظام اللامركزي ما بين العام الدراسي (2015-2016) والعام الدراسي (2018-2019). وقد تكوّن مجتمع البحث بجميع مديريات التربية في محافظات العراق ما عدا اقليم كردستان وباستثناء المحافظات الآتية (كركوك، الأنبار، صلاح الدين، نينوى) بسبب عدم توفر البيانات التربوية لدى الوزارة بسبب الأوضاع الأمنية التي شهدتها، اما عينة البحث فتمثلت بأحدى عشر محافظة هي (ديالى، بغداد، بابل، كربلاء، النجف، القادسية، المثنى، واسط، ذي قار، ميسان، البصرة)، وقام الباحث باحتساب المتوسطات الحسابية والحدود العليا والدنيا لكل من البيانات التربوية والمؤشرات التربوية في المحافظات مجال البحث خلال الفترتين(المركزية واللامركزية) ثم المقارنة بينهما باستخدام نسبة اسلوب (Mann Whitney) لتحديد وجود اختلافات معنوية بين مؤشرات الاداء في المرحلتين وتحديد ايهما افضل. وقد توصل البحث الى ان التحول الى النظام اللامركزي وعملية نقل الصلاحيات بين وزارة التربية العراقية والمحافظات قد أثر سلباً على الاداء التربوي، وقد أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات للنهوض بالواقع التربوي في العراق أهمها اعادة النظر في عملية نقل الصلاحيات وكذلك اوصى باجراءات من شأنها تحسين الأداء التربوي.

نوع البحث: ورقة بحثية

المصطلحات الرئيسة للبحث: المركزية الادارية، اللامركزية الادارية، تقييم الاداء التربوي

- بحث مستل من رسالة ماجستير

مقدمة البحث

بعد التغيير السياسي في العراق الذي حدث في التاسع من نيسان عام2003، تحول العراق من إطار الدولة الشمولية التي يحكمها حزب واحد الى دولة تتطلع نحو آفاق الديمقراطية الرحبة، وتبعاً لذلك تغير نظام الحكم في الدولة العراقية، واعتمد الدستور العراقي لسنة 2005 النظام الاتحادي الفدرالي ومنح في المادة (122) المحافظات التي لم تنتظم في إقليم الصلاحيات الادارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، وتم إقرار قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة 2008 وذلك بهدف توضيح اختصاصات وصلاحيات المحافظات وبما يتلاءم مع اللامركزية الادارية. إذ ان هذه المحافظات كانت قد عاشت وبصورة عامة أسلوب النظام المركزي والقبضة الحديدية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة. وبعد التغيير الحاصل اتجه العراق الى العمل بالنظام اللامركزي، فكلما توجهت الدولة نحو الديمقراطية، زاد توجهها نحو اللامركزية. ومن خلال ما تقدم، تم تطبيق نمط الادارة اللامركزية في بداية عام 2016 في المؤسسات التربوية العراقية من خلال تفعيل دور السلطات المحلية المتمثلة بالمحافظ ومجلس المحافظة مع المديريات العامة للتربية في كل محافظة (باستثناء إقليم كردستان الذي له خصوصية إدارية مع الحكومة الاتحادية)، ولكن ضمن إطار الأهداف التربوية العامة للدولة، فهي ترتبط من جهة بالادارة المحلية التي تقوم بتحديد مهماتها واختصاصاتها ونظم عملها وهياكلها التنظيمية، وترتبط من جهة أخرى بوزارة التربية التي تشرف عليها من النواحي الإدارية والفنية والمهنية لا سيما الأقسام الاتحادية التي بقيت مرتبطة بوزارة التربية، وذلك سعياً للنهوض بالقطاع التربوي في العراق، وتطوير وتحسين الأداء التربوي والتعليمي والخدمات التي تقدمها المؤسسات التربوية، وتحقيق مستوىً متميز بما ينسجم مع متطلبات العصر المتغيرة. وتسعى الدولة العراقية من خلال ذلك الى تحسين القطاع التربوي من خلال تطبيق معايير حديثة في التربية على مستوى المناهج المعاصرة واعداد المعلم وتهيئة الأبنية المدرسية والنظم الادارية الحديثة للارتقاء بمستوى العملية التربوية، وبعد مرور أربع سنوات من تطبيق اللامركزية الادارية ونقل الصلاحيات بين وزارة التربية العراقية والسلطات المحلية، لم يتم إجراء أي دراسة للتحقيق في أداء المؤسسات التربوية من أجل التأكد مما إذا كانت سياسة اللامركزية قد أثرت سلباً او ايجاباً على الأداء التربوي، ولذلك حاول البحث الاجابة على التساؤلات التالية: أولاً، ما هو واقع الأداء التربوي قبل تطبيق اللامركزية الادارية او عند تطبيق المركزية الادارية؟ ثانياً، ما هو واقع الأداء التربوي بعد تطبيق اللامركزية الادارية؟ ثالثاً، ما هو النظام الاداري المناسب المركزي أو اللامركزي للنهوض بالواقع التربوي وأداءه. ولذلك يسعى البحث الى تحديد المفاهيم الاساسية لكل من نمطي الادارة المركزية واللامركزية من حيث المفهوم والمبادئ والعيوب والمزايا وكذلك تحديد المفاهيم الاساسية للأداء التربوي من حيث المفهوم واساليب التقييم وابرز المؤشرات التربوية المستخدمة في عملية القياس للأداء التربوي وتشخيص واقع الأداء التربوي في المؤسسات التربوية في ظل النظام المركزي واللامركزي من أجل تحديد افضلية الأداء التربوي في النظام المركزي او اللامركزي. وجاءت هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع او احد جوانبه ، اذ تناول (ناصر، 2010) دراسة بعنوان "تطبيق اللامركزية وأثرها في مستوى أداء العاملين"، اذ هدفت الدراسة التعرف على أثر تطبيق اللامركزية على مستوى أداء العاملين في الحرس الوطني الكويتي، والتعرف على الاختلاف في تصور عينة الدراسة لتطبيق اللامركزية، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة معنوية للامركزية بمتغيراتها على أداء العاملين في الحرس الوطني الكويتي وعدم وجود اختلاف في وجهات نظر عينة الدراسة العاملين في الحرس الوطني الكويتي لمدى تطبيق اللامركزية تبعاً لاختلاف العمر، والمستوى التعليمي، ومدة الخدمة في الوظيفة الحالية. وكذلك تناول (الخفاجي، 2017) دارسة بعنوان "واقع استخدام اللامركزية الادارية ومساهمتها في تحسين الاداء الوظيفي في محافظة الديوانية/ دراسة حالة لتطبيق المادة (45) من قانون رقم (21) لسنة 2008 المعدل"، وهدفت الدراسة الى التعرف على واقع ممارسة الادارة اللامركزية في محافظة الديوانية، وتوصلت الدراسة الى ان هنالك عدم جدية من قبل أغلب الوزارات بتطبيق المادة (45) بسبب ايمانها بالنظام المركزي وكذلك عدم وجود تخطيط استراتيجي بالمستوى المطلوب في عملية نقل الوظائف والدوائر، مما سبب ضبابية وتداخل في بعض الصلاحيات. وتناول (Kambilombilo,2015) دراسة بعنوان "أثر سياسة اللامركزية على أداء كليات التربية في زامبيا" ، وهدفت الدراسة الى التعرف على أثر سياسة اللامركزية على أداء كليات التربية في زامبيا، وتوصلت الى ان كليات التعليم فشلت في الاستفادة من سياسة اللامركزية لأنها استمرت في الاعتماد على التعليمات وأشياء مهمة أخرى من الحكومة. وكذلك دراسة (Muttagin,2016) بعنوان "أثر اللامركزية على التحصيل التعليمي في إندونيسيا" ، وهدفت الدراسة الى معرفة مدى تأثير اللامركزية على قطاع التعليم في إندونيسيا، وتوصلت الدراسة الى أن بعد اللامركزية زاد طول الدراسة قليلاً وانخفض تباين التحصيل التعليمي بين المحافظات بشكل طفيف، لكن التباين بين البلديات زادت وان درجة تطور البلديات

والتحضر لها تأثير إيجابي كبير على تحسين التحصيل التعليمي، وكذلك المناطق الريفية والبلديات الأقل تقدمًا قد تخلفت عن الركب في محاولة تحسين التحصيل التعليمي في إندونيسيا. وقد ساهمت معظم الدراسات السابقة في معرفة الجوانب والمتغيرات التي تم قياس أثر النظم المركزية واللامركزية عليها، وكذلك ساعدت المنهجية العلمية لهذه الدراسات وكيفية صياغة فرضياتها وتسلسل فقراتها الباحث بشكل كبير في إعداد منهجية الدراسة الحالية وتصميمها والتعرف على أهم نتائج هذه الدراسات بهدف تدعيم نتائج الدراسة الحالية والبحث في الجوانب التي لم يتم تناولها. وبالنسبة للدراسة الحالية فهي امتداد للدراسات السابقة التي تناولت موضوع المركزية واللامركزية الإدارية، ولكن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة الأخرى أنها تشكل في نفس الوقت إضافة جديدة وأهمية خاصة لأنها تناولت الموضوع من خلال أثره على الأداء التربوي خاصة في جمهورية العراق.

المنهجية

أولاً: أهمية البحث

1. يعتبر هذا البحث الأول (في حدود علم الباحث) الذي يبحث في المركزية واللامركزية في الاداء التربوي في العراق، إذ تعتبر نتائجه مؤشراً مهماً لصانع القرار التربوي العراقي.
2. إن حداثة تجربة اللامركزية الادارية في العراق كانت الدافع الأبرز في اختيار الموضوع كونه اسلوب حديث التطبيق في العراق.
3. تعتبر الدراسة مقدمة لدراسات أخرى لتطوير الواقع التربوي بعد ان تكون الصورة قد اتضحت بشكل جيد.

ثانياً: أهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

1. تحديد المفاهيم الاساسية لكل من نمطي الادارة المركزية واللامركزية من حيث المفهوم والمبادئ والعيوب والمزايا.
2. تحديد المفاهيم الاساسية للأداء التربوي من حيث المفهوم واساليب التقييم وابرز المؤشرات التربوية المستخدمة في عملية القياس للأداء التربوي.
3. تشخيص واقع الأداء التربوي في المؤسسات التربوية في ظل النظام المركزي.
4. تشخيص واقع الأداء التربوي في المؤسسات التربوية في ظل النظام اللامركزي.
5. تحديد افضلية الأداء التربوي في النظام المركزي او اللامركزي.

ثالثاً: حدود البحث

1- الحدود المكانية: يشمل البحث مديريات التربية في محافظات العراق جميعها باستثناء المحافظات الأربعة الآتية (كركوك، الأنبار، صلاح الدين، نينوى) وباستثناء اقليم كردستان لأنها لم يتم شمولها بالقانون رقم (21) لسنة 2008 الخاص بنقل الصلاحيات.

2- الحدود الزمانية: قسمت فترة البحث الى مرحلتين الاولى وهي اربع سنوات الممتدة ما بين العام الدراسي (2011-2012) والعام الدراسي (2014-2015) فيما امتدت الثانية ولأربع سنوات ايضا ما بين العام الدراسي (2015-2016) والعام الدراسي (2018-2019) على اساس ان الفترة الاولى تمثل مرحلة تطبيق النظام المركزي فيما تمثل الثانية مرحلة تطبيق النظام اللامركزي.

رابعاً: منهج البحث

انطلاقاً من طبيعة البحث والمعلومات المراد الحصول عليها، تم اعتماد منهجين مختلفين: الأول، المنهج الوصفي، والثاني منهج القياس الكمي، إذ تم استخدام هذا المنهج في تحليل البيانات وعرضها وباستخدام مختلف الأساليب الاحصائية، في التفسير والتحليل للوصول الى النتائج النهائية.

خامساً: طرائق جمع البيانات

1. الجانب النظري: اعتمد الباحث في جمع البيانات بخصوص الجانب النظري على المصادر والأدبيات العربية والأجنبية والرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات والمواقع العلمية على شبكة الإنترنت.
2. الجانب العملي: قام الباحث بجمع البيانات من خلال الاحصاءات التي اعدها قسم الاحصاء التابع لمديرية التخطيط التربوي في وزارة التربية العراقية. وكذلك قام الباحث بقياس المؤشرات التربوية بالاعتماد على هذه البيانات واحتساب المتوسطات الحسابية والحدود العليا والدنيا لكل من المؤشرات التربوية في المحافظات مجال البحث خلال الفترتين (المركزية واللامركزية) ثم المقارنة بينهما باستخدام نسبة اسلوب (Mann Whitney) لتحديد وجود اختلافات معنوية بين مؤشرات الاداء في المرحلتين وتحديد ايهما افضل.

سادساً: فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة:

وجود اختلافات معنوية في الاداء التربوي بين فترة النظام المركزي الاداري وفترة النظام اللامركزي الاداري.

ومنها تنبثق الفرضيات الفرعية :

1.وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمعدل طالب/معلم بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.
2.وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمعدل طالب/مدرسة بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.
3.وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمعدل طالب/شعبة بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.
4.وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنسبة الالتحاق في الصف الأول الابتدائي بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.
5.وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنسبة التسرب بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.
6.وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنسبة المدارس الأهلية بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.
7.وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنسبة الطلبة والتلامذة في المدارس الأهلية بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.
8.وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنسب النجاح لمرحلة التعليم الابتدائي بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.
9.وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنسب النجاح لمرحلة التعليم الثانوي بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.

مراجعة الأدبيات

المبحث الاول المركزية واللامركزية الادارية

اولاً: مفهوم المركزية الادارية

تعددت آراء الباحثين والكتاب في تحديد مفهوم المركزية الادارية، فمنهم من عرف المركزية الادارية بانها أول النظم التي اتبعتها الدول في الحكم والادارة، وتقوم المركزية على أساس التوحيد وعدم التجزئة (راضي ،45:2016)، فالمركزية الإدارية تعني تركيز السلطة في الجزء العلوي من النظام الإداري (Marume & Jubenkanda, 2016:106)، وهي عبارة عن حصر ممارسة الوظيفة الادارية في الدولة بالحكومة المركزية، فتقوم الاجهزة الادارية التابعة للحكومة بالمركز مباشرةً بممارسة الوظائف والاختصاصات الادارية في جميع مرافق الدولة (الجبوري،63:2017)،ويرى (Kambouri, 2012:57) إن المركزية الإدارية ترتبط بالبيروقراطية والتي تجسد الحالة التي تكون فيها الحكومة المركزية لبلد ما تتمتع بالسلطة الكاملة والتحكم ومسؤولة عن اتخاذ القرارات بشأن مجموعة متنوعة من المسائل مثل التخطيط والإدارة والرقابة، وعرفها (البص،79:2018) بأنها تركيز السلطة في يد الحكومة المركزية لتهيمن على كل جزئية وكلية بالمجتمع في تسيير أمور الدولة سواء مرافقها الاقتصادية او وحداتها الادارية لا يشاركها في ذلك هيئة او تشكيل منتخب من اي نوع. ويرى (الشافعي،124:2016) بأنها توحيد مظاهر النشاط الإداري في الدولة، وتجميعها في يد السلطة التنفيذية، في العاصمة وفروعها في الأقاليم، اذ يتجانس النشاط الاداري وتتوحد نظمه وأشكاله في العاصمة وكل الأقاليم.

ومن خلال الاطلاع على المفاهيم المختلفة للمركزية الادارية التي تناولها المختصون والخبراء يرى الباحث ان المركزية الادارية تعني حصر مظاهر الوظيفة الادارية وتركيزها في يد هيئة أو سلطة واحدة تتبع الحكومة المركزية، اذ تتولى هذه الهيئة التي تكون عادة بالعاصمة جميع مظاهر السلطة الادارية بنفسها دون ان تشاركها في ذلك هيئة اخرى .

ثانياً: صور المركزية الادارية

للمركزية الادارية صورتان: هما التركيز الاداري (المركزية المطلقة)، والأخرى هي صورة عدم التركيز الاداري (المركزية النسبية).

1. **التركيز الاداري (المركزية المطلقة)**

وهي الصورة التي تتركز بمقتضاها ممارسة السلطة الادارية بأيدي الوزراء في العاصمة، اذ لا يكون لموظفيهم في الأقاليم والمحافظات سلطة البت النهائي في اتخاذ القرار، بل عليهم أن يعودوا الى وزرائهم في العاصمة في كل شيء، وفي هذه الصورة للإدارة المطلقة تقوم فيها الادارة المركزية بتجميع كافة أعمال الادارة العامة في يدها ولا تترك لممثليها في الحكومات المحلية مساحة لممارسة سلطات ادارية (الحمداني،69:2014). وترجع هذه الصورة في جذورها الى الماضي، اذ سادت في معظم الدول لأنها تتلائم مع ظروفها وطبيعتها ونظام حكمها، ففي الماضي كانت الدولة تتسم بضآلة عدد الأجهزة الادارية وقلة عدد السكان وندرة الموارد المالية، واستخدام اسلوب الحكم الفردي والذي كان سائداً آنذاك والذي يفترض تركيز السلطة وعدم توزيعها بهدف تثبيت دعائم السلطة (كنعان،153:2010). وهذا الأسلوب لا ينطبق مع متطلبات الدولة الحديثة لكثرة الالتزامات والأعباء الملقاة على عاتقها، لذا هجرت أغلب الدول هذه الصورة واتجهت نحو الصورة المخففة للمركزية الإدارية (المكي،99:2007).

2. **عدم التركيز الاداري (المركزية النسبية)**

هو أسلوب من أساليب التنظيم الاداري المركزي ظهر نتيجة مساوئ اسلوب المركزية المطلقة، يهدف الى تخويل بعض الموظفين داخل المحافظات بسلطة اتخاذ القرار في الأمور ذات الطابع المحلي دون الحاجة للرجوع الى السلطة المركزية وذلك في حدود الاختصاصات الممنوحة لها وباشراف السلطة المركزية (نادية،30:2015). ويتم توزيع هذه الاختصاصات اما عن طريق قانون يمنح من خلاله المشرع صراحة المرؤوس سلطة البت النهائي في الأمور الداخلة في نطاق اختصاصه من دون الرجوع للرئيس الأعلى، واما من خلال تفويض الرئيس للمرؤوس ممارسة البعض من اختصاصاته (قدري،132:2009).

ثالثاً: مزايا وعيوب المركزية الادارية

لنظام المركزية الادارية بعض المزايا والحسنات وكما يؤخذ عليه بالمقابل مجموعة من العيوب والمآخذ نذكر فيما يأتي أهمها:

1. **مزايا المركزية الادارية**:

النظام المركزي يقوي سلطة الدولة، فتطبيقه يؤدي الى توحيد النظم والاجراءات الادارية، إذ يتم اتباع سياسات وأساليب وتقنيات موحدة في جميع مرافق الدولة، بما يضمن تنسيق أفضل بين مختلف الافراد والوحدات والمستويات والامتثال للإجراءات المنصوص عليها، وبذلك يضمن النظام المركزي سيطرة فعالة للحكومة المركزية على النظام الإداري (المكاوي،36:2012).

وفي النظام المركزي، تمتلك الإدارة العليا الحكمة والنضج المطلوبين في الحكم، الامر الذي يساعد على اتخاذ قرارات أكثر دقة، إذ يوجد عدد قليل من مراكز صنع القرار، كما يركز النظام المركزي على الأهداف العامة ويجلب وحدة الهدف ووضوح السلطة على مختلف المستويات في الدولة (Demmke,2006:36).

وعلاوة على ذلك يسعى النظام المركزي الى تحقيق العدل والمساواة من خلال تنظيم توزيع الموارد والثروات بين المناطق، واداء المعاملات بشكل عادل دون تمييز، وتحقيق الاقتصاد وتوفير في أموال وموارد الدولة وتجنب سوء استخدامها (الذنيبات،81:2011).

2. **عيوب المركزية الادارية**:

تركيز السلطة في القمة يغري الإدارة المركزية والوزارات لإساءة استخدام السلطة ويشغلها بمسائل قليلة الأهمية على حساب المهام الأكثر أهمية في رسم السياسة العامة لوزاراتهم، والنظام المركزي أقل قدرة على التكيف مع المواقف والاحتياجات المحلية وأقل استجابة ومرونة للتغييرات، كما يؤدي الى زيادة الروتين والبطء في اتخاذ القرارات الادارية المناسبة وفي الوقت المناسب (بعلي،46:2002).

ومن ناحية أخرى النظام المركزي يحد من اعمال مبدأ الديمقراطية الادارية ويقف في وجه المواطنين والجماهير في تسيير شؤونهم بنفسهم، وأيضاً له آثار سلبية على الموظفين إذ يؤدي الى قتل روح المثابرة والابداع لديهم لأن دورهم ينحصر بتنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة من السلطة المركزية وعدم مشاركتهم فيها (المكاوي،73:2014).

رابعاً: مفهوم اللامركزية الادارية

ظهرت اللامركزية الادارية في منتصف القرن التاسع عشر، وتعتبر اليوم واحدةً من أهم مبادئ حكم الأكثرية التي تقوم عليها الديمقراطية، وهي ليست مرتبطة فقط بالدول المتقدمة، لكنها انتقلت الى الدول النامية، اذ قامت العديد من الدول بعد استقرار نظامها السياسي والنظام الاداري المركزي ومع ازدياد تعقد وظائف الدولة وتعدد واجباتها، الى التخلي عن النهج المركزي متجهتاً نحو تطبيق اللامركزية.

تعددت التعريفات التي تناولت اللامركزية الادارية، فقد عرفها (Ozmen,2014:418) بأنها النظام الذي يسعى إلى إعادة توزيع السلطة والمسؤولية والموارد المالية لتوفير الخدمات العامة بين مختلف مستويات الحكومة من خلال نقل المسؤولية عن تخطيط وتمويل وإدارة وظائف عامة معينة من الحكومة المركزية إلى وحدات ومستويات تابعة للحكومة أو سلطات أو مؤسسات عامة شبه مستقلة. ويرى (Islam,2012:4) بانها نظام يقوم بنقل السلطة من مستوى أعلى من الحكومة إلى مستوى أدنى من تفويض صنع القرار، وتولي مسؤولية السلطة، مما يسمح باتخاذ أكبر عدد من الإجراءات حيثما يقيم معظم الناس، وهو أسلوب للعمليات يشمل مشاركة أوسع للناس في المجموعة الكاملة من عملية صنع القرار بدءًا من صياغة الخطة إلى التنفيذ وبعد الاطلاع على المفاهيم التي ساقها البعض من الكتاب والباحثين في هذا الجانب، تمت صياغة مفهوم اللامركزية الادارية من قبل الباحث بأنها النظام الذي يتم من خلاله نقل وتوزيع الاختصاصات على الاشخاص والمستويات الادارية المختلفة ومشاركتها بسلطة اتخاذ وصنع القرار.

خامساً: صور اللامركزية الادارية

هناك صورتان أساسيتان للامركزية الادارية :اللامركزية الاقليمية (المحلية) و اللامركزية المرفقية (المصلحية).

1. اللامركزية الاقليمية

وهي الاسلوب الذي تسند من خلاله السلطات المركزية جزءاً من اختصاصاتها ووظائفها الادارية الى هيئات اقليمية ومحلية، اذ تمارس هذه الهيئات وظائفها الادارية في حدودها ونطاقها الجغرافي فقط، وتحت اشراف ورقابة السلطة المركزية، وضمن هذا الاسلوب تتمتع هذه الهيئات بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري (الحمداني،76:2014).

ويستند هذا الاسلوب الى فكرة الديمقراطية التي تقتضي باعطاء سكان الوحدات المحلية الحق بتولي ادارة شؤونهم ومرافقهم بأنفسهم عن طريق مجالس يتم اختيارها عن طريق الانتخابات وليس عن طريق الحكومة أو الادارة المركزية (راضي،55:2016).

2. اللامركزية المرفقية

هو اسلوب يتم من خلاله منح بعض المرافق والمصالح العامة والمشاريع الشخصية المعنوية قدر من الاستقلال عن السلطة الادارية المركزية مع خضوعها لاشرافها، وتمارس نشاطها ضمن الاختصاصات والحدود التي اجاز لها المشرع، وتمارس اللامركزية المرفقية نشاطاً واحداً أو انشطة متجانسة على عكس اللامركزية المحلية التي تدير العديد من المرافق والانشطة الغير متجانسة (الصغير،70:2015). واللامركزية المرفقية لا تخضع لأحكام قانونية موحدة على عكس اللامركزية الاقليمية أو المحلية التي ينظمها قانون واحد بأحكام موحدة، ونشأة هذا الأسلوب يرجع الى عوامل واعتبارات فنية تتمثل بتحرر المرافق العامة من الروتين الحكومي وتعقيدات الجهاز الاداري المركزي، وتمكين أهل الخبرة والكفاءات الفنية من ادارة هذه المرافق بقدر كبير من الاستقلال والحرية بجانبيه الاداري والمالي (كنعان،175:2010).

سادساً: تقدير نظام اللامركزية الادارية

تعتبر اللامركزية الادارية كنظام مكمل للمركزية الادارية، ولهذا النظام مزايا وتسجل عليه بعض المساوئ أو العيوب، نذكر فيما يأتي أهمها:

1. **مزايا اللامركزية الادارية**: اللامركزية الادارية ضرورة سياسية، فهي الخطوة الاولى لتحقيق الديمقراطية السياسية، من خلال مشاركة الشعب في امور الحكم على الصعيد المحلي عن طريق الترشيح والانتخاب وممارسة الاقتراع، كما إنها وسيلة لتلبية حاجات السكان المحليين، فالهيئات اللامركزية هي أدرى بمصالحها واعرف بحاجات مواطنيها وكيفية اشباعها، بسبب قربها منهم ومعايشة ظروفهم ومشكلاتهم وهمومهم (القبيلات،75:2010). والنظام اللامركزي أقدر وأقوى على مواجهة الأزمات فهو يمكن هذه الهيئات من مواجهة الازمات بكفاءة عالية وفاعلية كبيرة اكثر من الادارات المركزية نظراً لما يعتاده من استقلالية في ممارسة نشاطاته وشؤونه الخاصة، كما يكفل تحقيق العدالة لمواجهة التكاليف والاعباء العامة، من خلال التوازن بين مصلحة الدولة ومصلحة الوحدات الادارية الدنيا، وتنشيط الاقاليم والمحافظات المهمشة واستثمار مواردها، لضمان استمرارية وديمومة التطور والتنمية فيها. علاوة على ذلك، تساهم اللامركزية الادارية في تحسين سير العمل الاداري وحل الكثير من المشكلات الادارية، فاتباع الاسلوب الاداري اللامركزي يحد من الروتين والبطء والتغلب على مشكلة تعقيد وطول الاجراءات، ويخفف الاعباء الملقاة على المواطنين أثناء مراجعتهم لهذه الادارات، كما يخفف عن عاتق السلطة المركزية، فواجبات الادارة تنوعت وتعددت الى درجة يستحيل ويصعب أن تركز جميعها في يد السلطة المركزية (قدري،155:2009).

2. **عيوب اللامركزية الادارية**: (Rayan & Woods,2015:16)

على الرغم من كثرة المزايا التي يتصف بها نظام اللامركزية الادارية فهو لا يخلو من بعض المساوىء منها: إن اللامركزية الادارية تضعف السلطة المركزية، فهي تخل بوحدة الدولة من الناحية الادارية وتؤدي الى ضعف تنفيذ السياسات العامة للدولة وتغليب المصالح المحلية على المصالح العامة والتقليل من اهمية التنسيق بين الاطراف والمركز، الأمر الذي يحول الى اهمال الاطراف والسلطات المحلية للخطط الموضوعة من قبل السلطة المركزية، وكذلك ومن عيوبها إنها تؤدي الى زيادة الاعباء المالية والمبالغة بالانفاق.

المبحث الثاني الأداء المؤسسي

أولاً: مفهوم الأداء المؤسسي

يحظى مفهوم الأداء المؤسسي بأهمية كبرى، بأعتباره المحور الرئيسي الذي يحدد من خلاله وجود المؤسسة من عدمه، ولقد تناول الباحثين والدارسين مفهوم الأداء المؤسسي، وكان لكل واحد منهم رأي ووجهة نظر مختلفة، بحسب الزاوية التي ينظر منها الى هذا الحقل، ويبين الجدول (1) الآراء المختلفة لمفهوم الأداء المؤسسي من قبل مختلف الباحثين :

الجدول(1) مفهوم الأداء المؤسسي

ت.	إسم الباحث	السنة ورقم الصفحة	المفهوم
1	رضوان	9:2013	يعتبر الاداء المؤسسي المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية.
2	شحات	569:2016	قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المنوطة بها واستخدام مواردها بكفاءة وانتاج مخرجات متناغمة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها.
3	الملكاوي	29:2008	يشير الأداء المؤسسي الى مجموعة النشاطات والأعمال التي تقوم بها الإدارات والأقسام والوحدات والأفراد في المنظمة لتحقيق الهدف العام الذي انشأت من أجله المنظمة.
4	(محمود و رسلان)	2:2017	بأنه المحصلة والنتيجة النهائية لكافة نشاطات المنظمة والتي تتضمن مجموع الجهود والاجراءات والممارسات التي يقوم بها الأفراد والجماعات العاملين بالمنظمة بما يحقق رؤية المنظمة ورسالتها.

5	جمال	42:2017	الأداء المؤسسي هو سلوك أو جهد مبذول لتحقيق الاهداف المطلوبة ويؤدي الى نتيجة في البيئة والمجتمع
6	Robbins & Coutler	534:2007	هو النتيجة النهائية لجميع أنشطة عمل المؤسسة
7	parmenter	33:2012	هو إنعكاس لكيفية إستخدام المؤسسة لمواردها البشرية والمادية، وإستغلالها بكفاءة وفعالية بطريقة تمكنها من تحقيق أهدافها

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مختلف المصادر المبينة إزائها

فالأداء المؤسسي هو المقياس الحقيقي لنجاح المؤسسة ويمثل المحصلة النهائية للأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، فهو يشتمل على أبعاد ثلاثة هي: (المرجوشي، 17:2008)

1. أداء الأفراد في أطار وحداتهم التنظيمية المتخصصة.
2. أداء الوحدات التنظيمية في اطار السياسات العامة للمنظمة.
3. أداء المؤسسة في اطار البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

فأهمية الأداء المؤسسي تتمثل بأنه يدعم أهمية الهدف الذي تسعى الإدارة لتحقيقه، وكذلك يساعد في الترجمة الفعلية لجميع القرارات المتخذة على جميع المستويات في المؤسسة، ومن أجل تحقيق الأداء الفعال، يجب أن يتسم الأداء بالجدية والنزاهة عند اتخاذ القرارات وتجنب القرارات المزاجية، كما يساهم في القدرة الدائمة لتقديم نتائج مرضية وإيجابية على فترات والتحكم في المخاطر والتكاليف البيئية والاجتماعية، فهو من جهة يدعم قائمة المهام الرئيسية المسندة إلى الإدارة، ومن جهة أخرى يستثمر قدرة الفرد على العمل، والتي يتم إنشاؤها عن طريق التدريب واكتساب المهارات اللازمة لأداء عمله (لشميلي،11:2017).

ثانياً: تقييم الأداء المؤسسي

إنه نظام يهدف لقياس ما تم إنجازه من قبل المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط والمحدد سلفًا ومعرفة مدى تحقيق الأهداف والخطط الموضوعة (undp iraq,2015:4). ويتم من خلال هذا النظام التعرف على الجوانب الإيجابية والسلبية لتحقيق الأهداف وإنجاز معدلات الأداء المستهدفة (جاد،50:2009). وتتضمن عملية تقييم الأداء المؤسسي أيضاً دراسة وتحليل أداء العمال لأعمالهم ومراقبة سلوكياتهم أثناء العمل من أجل الحكم على مدى نجاحهم ومستوى كفاءتهم في تنفيذ أعمالهم، وكذلك للحكم على إمكانيات التقدم والنمو للفرد في المستقبل، وتحمل مسؤوليات أكبر، أو ترقيته إلى وظيفة أخرى (صلاح الدين،367:2002)

فتقييم الأداء هو عملية هادفة لتحديد مدى نجاح المؤسسة العامة في تحقيق الأهداف والخطط الموضوعة، وهي عملية مستمرة تهدف إلى الوصول إلى النتائج التي يجب اتباعها لتصحيح الانحرافات وتحسين الأداء خلال الفترات الزمنية القادمة، ورسم أهداف جديدة وتعديل الخطط الحالية (الطعامنة:2005).

وتنبع اهمية عملية تقييم الأداء في المؤسسات العامة من طبيعة الدور التنموي الريادي الملقى على عاتقها، فعملية تقييم الأداء تساعد في قياس مستوى فعاليتها في انجاز أهدافها المرسومة وتحقيق مستوى الطموحات المتوقعة منها في اطار القطاع العام والاقتصاد القومي عموماً، وذلك من خلال تطوير وتحسين الأداء و تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح الاجراءات التصحيحية والعلاجية الأمر الذي يؤدي الى ترشيد استخدام الأموال العامة وكفاية وفعالية استثمارها وفقا للاولويات والمصالح القومية (العواملة،78:2012). كما توفر المعلومات التي تحتاجها الأدارة العليا لأتخاذ العديد من القرارات ومراجعة واعادة النظر في نظم وخطط العمل (المبيضين،629:2013).

تحليل البيانات

تحليل مؤشرات الأداء التربوي قبل وبعد نقل الصلاحيات

ان هذا المبحث مخصص لمناقشة وتحليل مؤشرات الاداء التربوية لبيان مدى التأثر بعملية نقل الصلاحيات من الوزارة الاتحادية (التربية) الى الحكومات المحلية بموجب قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة 2008 الذي تم تطبيقه في العام 2016 وتم استعراض نتائج التحليل بعد المقارنة بين النسب الكلية لسنوات السلسلة الزمنية في كل محافظة، والمعدل العام. اذ يمثل الوسط الحسابي (1) الأعوام الدراسية(2011-2012، 2012-2013، 2013-2014، 2014-2015)، والوسط الحسابي (2) يمثل الأعوام الدراسية (2015-2016، 2016-2017،2017-2018،2018-2019).

اولا: تحليل معدل طالب/معلم

من خلال ملاحظة الأرقام المعتمدة الواردة في الجدول (2) الخاص بالمؤشر(معدل طالب/معلم) في المدارس الأبتدائية والثانوية (الحكومية والأهلية والدينية) نبيّن الآتي:

جدول (2) تحليل معدل طالب/معلم في المدارس

	العام الدراسي					العام الدراسي				
المحافظة	11 – 12	12 - 13	13 – 14	14 -15	المتوسط	15 -16	16 - 17	17 -18	18 - 19	المتوسط
ديالى	14.8	14.6	13.2	12.5	13.8	14.1	14.9	15.1	15.9	15.0
بغداد	18.0	18.3	18.0	18.7	18.3	20.0	20.7	20.3	20.8	20.5
بابل	17.1	18.0	18.0	18.3	17.8	18.9	20.0	19.8	20.8	19.9
كربلاء	16.2	16.4	16.8	17.2	16.6	18.5	18.8	18.9	19.4	18.9
النجف	18.7	19.0	18.9	19.2	19.0	19.7	20.1	20.0	20.3	20.0
القادسية	14.3	15.1	15.3	16.1	15.2	16.8	17.5	17.2	17.5	17.3
المثنى	19.0	20.1	19.6	20.9	19.9	21.3	22.3	22.4	23.7	22.4
واسط	15.6	16.5	16.6	17.4	16.5	17.7	18.3	17.7	18.5	18.1
ذي قار	16.0	16.8	16.7	17.5	16.8	17.8	18.5	17.8	18.2	18.1
ميسان	14.7	15.8	15.9	16.2	15.6	16.6	18.6	19.6	21.7	19.2
البصرة	20.4	20.4	20.8	21.1	20.7	22.7	23.7	24.2	24.9	23.9
المعدل	16.8	17.4	17.2	17.7	17.3	18.6	19.4	19.4	20.2	19.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى الجداول الاحصائية لقسم الاحصاء في المديرية العامة للتخطيط التربوي/ وزارة التربية العراقية

ويتضح من نتائج اختبار (Mann Whitney) أن قيمة Z تساوي (2.309-) ومستوى الدلالة يساوي (0.021) لذلك نقبل الفرضية القائلة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمعدل طالب/معلم عند مستوى دلالة (α<0.05) بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.

ثانيا: تحليل معدل طالب / مدرسة

من خلال ملاحظة الأرقام المعتمدة الواردة في الجدول (3) الخاص بالمؤشر(معدل طالب/مدرسة) في المدارس الأبتدائية والثانوية (الحكومية والأهلية والدينية) نبيّن الآتي:

جدول (3) تحليل معدل طالب / مدرسة في المدارس

	العام الدراسي					العام الدراسي				
المحافظة	12 - 11	13 - 12	14 – 13	15 -14	المتوسط	16 -15	17 - 16	18 -17	19 - 18	المتوسط
ديالى	290.1	284.6	278.3	259.8	278.2	289.1	302.5	307.8	309.0	302.1
بغداد	536.5	535.2	524.7	544.8	535.3	612.1	562.1	543.1	527.2	561.1
بابل	407.2	420.8	419.5	425.7	418.3	439.2	450.4	450.3	453.5	448.4
كربلاء	416.4	421.1	424.2	439.8	425.4	459.3	453.8	458.8	458.0	457.5
النجف	418.9	429.8	421.2	428.5	424.6	426.4	434.8	429.1	421.0	427.9
القادسية	328.2	335.2	334.8	345.7	336.0	353.9	351.6	347.0	347.0	349.9
المثنى	304.8	317.0	320.8	331.6	318.5	335.2	346.0	348.3	361.6	347.8
واسط	285.3	287.5	292.9	302.4	292.0	304.2	307.1	307.0	310.4	307.2
ذي قار	285.5	293.9	296.6	302.5	294.6	301.9	305.8	299.1	301.8	302.2
ميسان	303.3	317.2	326.9	329.3	319.2	327.2	363.2	373.6	403.9	367.0
البصرة	412.9	412.2	414.7	416.7	414.1	416.2	420.4	415.8	407.6	415.0
المعدل	362.6	368.6	368.6	375.2	368.8	387.7	390.7	389.1	391.0	389.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى الجداول الاحصائية لقسم الاحصاء في المديرية العامة للتخطيط التربوي/ وزارة التربية العراقية

ويتضح من نتائج اختبار (Mann Whitney) أن قيمة Z تساوي (1.155-) ومستوى الدلالة يساوي (0.248) لذلك نقبل الفرضية العدمية القائلة لا توجود فروق ذات دلالة إحصائية لمعدل طالب/مدرسة عند مستوى دلالة (α<0.05) بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.

ثالثا: تحليل معدل طالب / شعبة

من خلال ملاحظة الأرقام المعتمدة الواردة في الجدول (4) الخاص بالمؤشر(معدل طالب/شعبة) في المدارس الأبتدائية والثانوية (الحكومية والأهلية والدينية) نبيّن الآتي:

جدول (4) تحليل معدل طالب / شعبة في المدارس

	العام الدراسي					العام الدراسي				
المحافظة	11 - 12	12 - 13	13 – 14	14- 15	المتوسط	15- 16	16 - 17	17- 18	18 - 19	المتوسط
ديالى	32.4	32.2	31.8	33.1	32.4	34.2	33.4	34.8	34.9	34.3
بغداد	39.3	39.0	38.3	39.9	39.1	41.2	41.4	40.6	40.2	40.9
بابل	36.3	38.1	38.5	39.4	38.1	40.1	40.7	40.0	40.2	40.2
كربلاء	36.6	36.7	37.1	37.5	37.0	38.7	38.1	38.3	38.2	38.3
النجف	35.4	35.9	35.1	35.7	35.5	36.1	36.1	36.3	36.1	36.1
القادسية	33.5	34.2	34.6	35.5	34.4	36.5	37.0	36.8	36.8	36.8
المثنى	32.9	33.6	33.5	33.9	33.5	35.0	36.1	36.2	37.7	36.3
واسط	31.3	31.4	31.9	32.1	31.7	32.1	32.9	32.5	32.8	32.6
ذي قار	33.3	34.0	34.6	34.8	34.2	35.0	31.8	32.5	33.5	33.2
ميسان	31.2	32.1	33.8	34.2	32.8	33.9	35.0	34.7	36.9	35.1
البصرة	39.1	38.9	39.2	38.9	39.0	39.2	39.5	38.9	38.4	39.0
المعدل	34.7	35.1	35.3	35.9	35.2	36.5	36.5	36.5	36.9	36.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى الجداول الاحصائية لقسم الاحصاء في المديرية العامة للتخطيط التربوي/ وزارة التربية العراقية

ويتضح من نتائج اختبار (Mann Whitney) أن قيمة Z تساوي (1.443-) ومستوى الدلالة يساوي (0.149) لذلك نقبل الفرضية العدمية القائلة لا توجود فروق ذات دلالة إحصائية لمعدل طالب/شعبة عند مستوى دلالة (α<0.05) بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.

رابعا: تحليل نسبة الالتحاق في الصف الأول الابتدائي

من خلال ملاحظة الأرقام المعتمدة الواردة في الجدول (5) المتعلقة بالمؤشر(نسبة الالتحاق في الصف الأول الابتدائي) في المدارس الأبتدائية (الحكومية والأهلية والدينية) نبيّن الآتي:

جدول (5) تحليل نسبة الالتحاق في الصف الأول الابتدائي

	العام الدراسي					العام الدراسي				
المحافظة	12 - 11	13 - 12	14 – 13	15 -14	المتوسط	16 -15	17 - 16	18 -17	19 - 18	المتوسط
ديالى	99.6%	99.6%	99.3%	99.5%	99.5%	99.6%	99.4%	99.6%	99.6%	99.6%
بغداد	98.0%	98.2%	98.1%	98.4%	98.2%	98.3%	98.1%	98.2%	98.0%	98.2%
بابل	98.4%	98.2%	98.4%	98.2%	98.3%	96.5%	96.8%	97.0%	97.1%	96.8%
كربلاء	98.3%	98.4%	98.6%	98.6%	98.5%	98.1%	98.1%	98.3%	98.2%	98.2%
النجف	98.0%	98.2%	98.4%	98.5%	98.3%	97.9%	98.0%	97.8%	97.9%	97.9%
القادسية	98.0%	98.9%	98.5%	98.5%	98.5%	97.4%	98.5%	98.2%	98.8%	98.2%
المثنى	98.5%	99.0%	98.8%	99.0%	98.8%	98.3%	98.2%	99.1%	99.0%	98.7%
واسط	97.9%	98.0%	98.0%	98.0%	98.0%	98.1%	97.9%	97.9%	98.3%	98.1%
ذي قار	98.0%	98.6%	98.8%	98.5%	98.5%	98.1%	98.4%	98.5%	98.3%	98.3%
ميسان	99.1%	98.6%	98.6%	98.7%	98.7%	97.4%	97.4%	98.2%	98.6%	97.9%
البصرة	98.0%	98.0%	98.4%	98.4%	98.2%	98.4%	98.2%	98.0%	98.3%	98.2%
المعدل	98.4%	98.5%	98.5%	98.6%	98.5%	98.0%	98.1%	98.2%	98.4%	98.2%

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى الجداول الاحصائية لقسم الاحصاء في المديرية العامة للتخطيط التربوي/ وزارة التربية العراقية

ويتضح من نتائج اختبار (Mann Whitney) أن قيمة Z تساوي (2.021-) ومستوى الدلالة يساوي (0.043) لذلك نقبل الفرضية القائلة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنسبة الالتحاق في الصف الأول الابتدائي عند مستوى دلالة (α<0.05) بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.

خامسا: تحليل نسبة التسرب

من خلال ملاحظة الأرقام المعتمدة الواردة في الجدول (6) المتعلقة بالمؤشر(نسبة التسرب) في المدارس الأبتدائية والثانوية (الحكومية والأهلية والدينية) نبيّن الآتي:

جدول (6) تحليل نسبة التسرب في المدارس

	العام الدراسي					العام الدراسي				
المحافظة	12 - 11	13 - 12	14 – 13	15 -14	المتوسط	16 -15	17 - 16	18 -17	19 - 18	المتوسط
ديالى	1.0%	1.0%	1.2%	0.9%	1.0%	1.6%	1.1%	0.9%	0.8%	1.1%
بغداد	2.5%	2.3%	2.3%	2.2%	2.3%	3.3%	2.4%	2.2%	2.3%	2.6%
بابل	2.5%	2.3%	2.2%	2.5%	2.4%	2.4%	3.6%	3.4%	3.4%	3.2%
كربلاء	2.2%	1.9%	1.8%	2.0%	2.0%	2.8%	2.6%	2.2%	2.7%	2.6%
النجف	2.0%	1.9%	1.7%	2.0%	1.9%	2.7%	2.6%	2.3%	2.2%	2.4%
القادسية	1.8%	2.1%	1.6%	1.6%	1.8%	2.0%	1.9%	2.1%	1.8%	2.0%
المثنى	1.7%	1.5%	1.5%	2.1%	1.7%	3.7%	2.3%	1.9%	2.0%	2.5%
واسط	2.0%	2.1%	2.1%	2.3%	2.1%	3.2%	2.5%	2.4%	1.8%	2.5%
ذي قار	1.6%	1.6%	1.3%	1.7%	1.5%	2.0%	1.8%	1.8%	1.8%	1.9%
ميسان	1.9%	1.3%	1.4%	1.4%	1.5%	3.6%	2.5%	2.1%	1.7%	2.5%
البصرة	1.9%	2.2%	1.7%	1.7%	1.9%	0.9%	2.0%	2.0%	1.8%	1.7%
المعدل	1.9%	1.8%	1.7%	1.9%	1.8%	2.6%	2.3%	2.1%	2.0%	2.3%

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى الجداول الاحصائية لقسم الاحصاء في المديرية العامة للتخطيط التربوي/ وزارة التربية العراقية

ويتضح من نتائج اختبار (Mann Whitney) أن قيمة Z تساوي (2.309-) ومستوى الدلالة يساوي (0.021) لذلك نقبل الفرضية القائلة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنسبة التسرب عند مستوى دلالة (α<0.05) بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.

سادسا: تحليل نسبة المدارس الأهلية

من خلال ملاحظة الأرقام المعتمدة الواردة في الجدول (7) المتعلقة بالمؤشر(نسبة المدارس الأهلية) الى مجموع المدارس الأبتدائية والثانوية (الحكومي والأهلي والديني) نبيّن الآتي:

جدول (7) تحليل نسبة المدارس الأهلية

	العام الدراسي					العام الدراسي				
المحافظة	12 - 11	13 - 12	14 – 13	15 -14	المتوسط	16 -15	17 – 16	18 -17	19 - 18	المتوسط
ديالى	0.2%	0.2%	0.5%	0.8%	0.4%	0.9%	1.3%	2.6%	3.7%	2.1%
بغداد	4.3%	5.1%	6.1%	6.9%	5.6%	8.8%	9.5%	12.7%	16.0%	11.8%
بابل	0.8%	1.2%	2.1%	2.3%	1.6%	2.6%	3.3%	4.6%	5.9%	4.1%
كربلاء	2.9%	3.7%	4.6%	4.9%	4.0%	6.0%	6.3%	7.5%	9.3%	7.3%
النجف	2.1%	3.6%	6.4%	8.3%	5.1%	10.1%	10.9%	13.9%	15.7%	12.7%
القادسية	3.0%	3.9%	5.4%	5.5%	4.4%	5.3%	6.9%	8.4%	10.0%	7.6%
المثنى	0.5%	0.6%	1.7%	2.3%	1.3%	2.8%	2.9%	3.9%	5.0%	3.7%
واسط	0.8%	1.1%	1.3%	1.6%	1.2%	2.2%	2.4%	3.0%	4.2%	2.9%
ذي قار	3.6%	4.1%	4.4%	5.3%	4.4%	6.5%	7.1%	10.1%	11.0%	8.7%
ميسان	0.9%	1.9%	2.4%	2.6%	1.9%	2.5%	2.8%	2.9%	3.0%	2.8%
البصرة	9.9%	11.0%	12.5%	13.8%	11.8%	16.1%	17.2%	20.2%	22.5%	19.0%
المعدل	2.7%	3.3%	4.3%	4.9%	3.8%	5.8%	6.4%	8.2%	9.7%	7.5%

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى الجداول الاحصائية لقسم الاحصاء في المديرية العامة للتخطيط التربوي/ وزارة التربية العراقية

ويتضح من نتائج اختبار (Mann Whitney) أن قيمة Z تساوي (2.309-) ومستوى الدلالة يساوي (0.021) لذلك نقبل الفرضية القائلة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنسبة المدارس الأهلية عند مستوى دلالة (α<0.05) بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.

سابعا: تحليل نسبة الطلبة والتلامذة الأهليين

من خلال ملاحظة الأرقام المعتمدة الواردة في الجدول (8) المتعلقة بالمؤشر(نسبة الطلبة والتلامذة الأهليين) الى مجموع المدارس الأبتدائية والثانوية (الحكومية والأهلية والدينية) نبيّن الآتي:

جدول (8) تحليل نسبة الطلبة والتلامذة الأهليين

	العام الدراسي					العام الدراسي				
المحافظة	12 – 11	13 - 12	14 – 13	15 -14	المتوسط	16 -15	17 - 16	18 -17	19 - 18	المتوسط
ديالى	0.1%	0.1%	0.1%	0.2%	0.1%	0.3%	0.3%	0.9%	1.4%	0.7%
بغداد	1.2%	1.5%	1.8%	1.9%	1.6%	2.4%	2.9%	3.8%	4.8%	3.4%
بابل	0.2%	0.4%	0.7%	0.9%	0.5%	1.1%	1.5%	2.0%	2.6%	1.8%
كربلاء	1.0%	1.3%	1.8%	2.1%	1.5%	2.8%	3.4%	4.2%	4.9%	3.8%
النجف	2.1%	1.9%	4.0%	4.8%	3.2%	5.6%	6.7%	8.4%	9.7%	7.6%
القادسية	0.9%	1.2%	1.5%	1.6%	1.3%	1.7%	2.2%	2.7%	3.1%	2.4%
المثنى	0.3%	0.5%	1.1%	1.4%	0.8%	1.8%	2.2%	2.9%	4.5%	2.9%
واسط	0.3%	0.5%	0.6%	0.7%	0.5%	0.9%	0.9%	1.2%	1.9%	1.2%
ذي قار	1.3%	1.6%	1.9%	2.2%	1.7%	2.5%	3.0%	3.9%	4.9%	3.6%
ميسان	0.6%	0.8%	1.1%	1.3%	0.9%	1.3%	1.0%	1.1%	1.0%	1.1%
البصرة	4.3%	5.3%	6.3%	6.9%	5.7%	7.5%	7.8%	8.9%	10.1%	8.6%
المعدل	1.1%	1.4%	1.9%	2.2%	1.6%	2.5%	2.9%	3.6%	4.5%	3.4%

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى الجداول الاحصائية لقسم الاحصاء في المديرية العامة للتخطيط التربوي/ وزارة التربية العراقية

ويتضح من نتائج اختبار (Mann Whitney) أن قيمة Z تساوي (2.309-) ومستوى الدلالة يساوي (0.021) لذلك نقبل الفرضية القائلة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنسبة الطلبة والتلامذة في المدارس الأهلية عند مستوى دلالة (α<0.05) بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.

ثامنا: تحليل نسب النجاح لمرحلة التعليم الابتدائي

من خلال ملاحظة الأرقام المعتمدة الواردة في الجدول (9) المتعلقة بالمؤشر(نسبة النجاح في المرحلة الابتدائية) في المدارس الأبتدائية (الحكومية والأهلية والدينية) نبيّن الآتي:

جدول (9) تحليل نسب النجاح لمرحلة التعليم الابتدائي

المحافظة	العام الدراسي					العام الدراسي			
	12 – 11	13 – 12	14 - 13	15 -14	المتوسط	16 -15	17 - 16	18 -17	المتوسط
ديالى	84.1%	83.2%	72.4%	87.3%	81.8%	83.4%	80.9%	83.4%	82.6%
بغداد	89.0%	87.2%	83.1%	86.6%	86.5%	84.9%	82.1%	85.5%	84.2%
بابل	84.5%	82.7%	82.5%	80.2%	82.5%	77.4%	81.3%	80.8%	79.8%
كربلاء	83.3%	82.2%	78.1%	77.3%	80.2%	74.3%	75.9%	77.5%	75.9%
النجف	86.4%	86.8%	80.6%	80.0%	83.5%	77.4%	78.9%	80.2%	78.8%
القادسية	94.8%	93.1%	82.3%	83.6%	88.5%	82.9%	84.3%	84.5%	83.9%
المثنى	83.4%	85.3%	82.6%	80.3%	82.9%	80.7%	77.9%	81.5%	80.0%
واسط	94.8%	81.5%	80.0%	79.2%	83.9%	78.7%	78.7%	81.9%	79.8%
ذي قار	97.9%	97.1%	80.9%	82.6%	89.6%	82.6%	82.2%	83.8%	82.9%
ميسان	87.9%	91.1%	84.4%	84.2%	86.9%	86.2%	81.7%	85.3%	84.4%
البصرة	81.5%	82.8%	83.5%	85.9%	83.4%	83.5%	81.9%	86.2%	83.9%
المعدل	88.0%	86.6%	80.9%	82.5%	84.5%	81.1%	80.5%	82.8%	81.5%

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى الجداول الاحصائية لقسم الاحصاء في المديرية العامة للتخطيط التربوي/ وزارة التربية العراقية

ويتضح من نتائج اختبار (Mann Whitney) أن قيمة Z تساوي (0) ومستوى الدلالة يساوي (1) لذلك نقبل الفرضية العدمية القائلة لا توجود فروق ذات دلالة إحصائية لنسب النجاح لمرحلة التعليم الابتدائي عند مستوى دلالة (α<0.05) بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.

تاسعاً: تحليل نسب النجاح لمرحلة التعليم الثانوي

من خلال ملاحظة الأرقام المعتمدة الواردة في الجدول (10) المتعلقة بالمؤشر(نسبة النجاح في المرحلة الثانوية) في المدارس (الحكومية والأهلية والدينية) نبيّن الآتي:

جدول (10) تحليل نسب النجاح لمرحلة التعليم الثانوي

المحافظة	العام الدراسي				العام الدراسي			
	12 – 11	13 – 12	14 – 13	15 -14	المتوسط	16 -15	17 - 16	18 -17	المتوسط
ديالى	73.4%	82.5%	68.9%	75.8%	75.2%	73.3%	70.9%	70.6%	71.6%
بغداد	74.4%	78.5%	68.1%	65.1%	71.5%	63.2%	65.9%	68.3%	65.8%
بابل	78.1%	80.4%	71.7%	73.7%	76.0%	64.3%	70.8%	72.2%	69.1%
كربلاء	78.6%	79.2%	70.5%	65.9%	73.6%	66.2%	68.7%	68.5%	67.8%
النجف	78.2%	78.2%	69.0%	66.0%	72.9%	63.6%	68.6%	69.7%	67.3%
القادسية	85.0%	90.3%	69.0%	67.4%	77.9%	69.0%	69.6%	69.7%	69.4%
المثنى	72.4%	77.6%	67.8%	62.6%	70.1%	64.0%	64.2%	65.5%	64.6%
واسط	76.1%	80.4%	70.6%	67.2%	73.6%	68.8%	71.9%	73.0%	71.2%
ذي قار	82.1%	87.8%	72.3%	67.3%	77.4%	68.5%	71.8%	72.0%	70.8%
ميسان	80.0%	89.0%	76.9%	80.0%	81.5%	72.2%	70.4%	68.3%	70.3%
البصرة	63.9%	68.3%	65.2%	65.1%	65.6%	60.6%	63.0%	68.4%	64.0%
المعدل	76.6%	81.1%	70.0%	68.7%	74.1%	66.7%	68.7%	69.7%	68.4%

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى الجداول الاحصائية لقسم الاحصاء في المديرية العامة للتخطيط التربوي/ وزارة التربية العراقية

ويتضح من نتائج اختبار (Mann Whitney) أن قيمة Z تساوي (0) ومستوى الدلالة يساوي (1) لذلك نقبل الفرضية العدمية القائلة لا توجود فروق ذات دلالة إحصائية لنسب النجاح لمرحلة التعليم الثانوي عند مستوى دلالة (α<0.05) بين فترتي المركزية واللامركزية الادارية.

مناقشة النتائج

تبيّن من خلال اجراء اختبار (Mann Whitney) وجود فروقات ذات دلالة احصائية في جميع المؤشرات التربوية التي تم تحليلها خلال الفترتين قبل وبعد عملية نقل الصلاحيات باستثناء المؤشرات الثلاث وهي معدل طالب على مدرسة ونسبتي النجاح في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وهذه الفروق قد أثرت سلباً على الأداء التربوي .

الأستنتاجات

يتناول هذا المبحث استعراض ابرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، بالاستناد إلى الجانب النظري، وما أفرزته نتائج تحليل الجانب التطبيقي اذ تبيّن ان مؤشر طالب/معلم يشير الى تغير نحو الاسوأ عند تغير العمل بالصلاحيات الجديدة والتحول من المركزية الى اللامركزية مما أثر سلباً على الأداء التربوي. وتبيّن ان مؤشر طالب/مدرسة يشير الى تغير نحو الاسوأ عند تغير العمل بالصلاحيات الجديدة والتحول من المركزية الى اللامركزية مما أثر سلباً على الأداء التربوي. كما تبيّن ان مؤشر طالب/شعبة يشير الى تغير نحو الاسوأ عند تغير العمل بالصلاحيات الجديدة والتحول من المركزية الى اللامركزية مما أثر سلباً على الأداء التربوي باستثناء محافظتي البصرة وذي قار فكان التغير نحو الأحسن. وكذلك مؤشر نسبة الالتحاق يشير الى تغير نحو الاسوأ عند تغير العمل بالصلاحيات الجديدة والتحول من المركزية الى اللامركزية مما أثر سلباً على الأداء التربوي باستثناء المحافظات الثلاث واسط وديالى والبصرة فكان التغير نحو الأحسن عند تغير العمل بالصلاحيات الجديدة والتحول من المركزية الى اللامركزية. وتبيّن ان مؤشر نسبة التسرب يشير الى تغير نحو الاسوأ عند تغير العمل بالصلاحيات الجديدة والتحول من المركزية الى اللامركزية مما أثر سلباً على الأداء التربوي باستثناء محافظة البصرة فكان التغير نحو الأحسن. وتبيّن ان مؤشر نسبة المدارس الأهلية يشير الى تغير نحو الاسوأ عند تغير العمل بالصلاحيات الجديدة والتحول من المركزية الى اللامركزية مما أثر سلباً على الأداء التربوي. وتبيّن ان مؤشر نسبة التلامذة والطلبة في المدارس الأهلية يشير الى تغير نحو الاسوأ عند تغير العمل بالصلاحيات الجديدة والتحول من المركزية الى اللامركزية مما أثر سلباً على الأداء التربوي. وتبيّن ان مؤشر نسبة النجاح في المرحلة الابتدائية يشير الى تغير نحو الاسوأ عند تغير العمل بالصلاحيات الجديدة والتحول من المركزية الى اللامركزية مما أثر سلباً على الأداء التربوي، باستثناء محافظتي البصرة وديالى فكان التغير نحو الأفضل. وتبيّن ان مؤشر نسبة النجاح في المرحلة الثانوية يشير الى تغير نحو الاسوأ عند تغير العمل بالصلاحيات الجديدة والتحول من المركزية الى اللامركزية مما أثر سلباً على الأداء التربوي.

الاعمال المستقبلية

بعد أن تم عرض جملة مـن الأستنتاجات، ونظراً لحداثة وأهمية موضوع البحث، وفي اعقاب التوصيات الواردة انفاً، يقترح الباحث مجموعة من البحوث والدراسات المستقبلية منها دراسة لوضع اسس ادارية مناسبة في الادارات والمؤسسات التربوية وكذلك امكانية اجراء دراسة لتطوير الاداء التربوي وفق معايير الجودة العالمية ومواصفات الأيزو (21001:2018) الخاصة بنظام ادارة المؤسسات التعليمية، وبالامكان اجراء دراسة عن اعادة هيكلية مديريات التربية في المحافظات لتتناسب مع عملية نقل الصلاحيات بموجب قانون المحافظات الغير منتظمة بإقليم المرقم(21) لسنة 2008 المعدل والنافذ.

المصادر

1.Al-Awamleh, Nael (2012), Department of Public Institutions, 1st edition, Zahran Publishing and Distribution House, Amman.

2.Al-Boss, Nasser Abdel-Mawla (2018), Integration of Local and Executive Popular Councils in Facing Environmental Problems, First Edition, Dar Al-Ilm and Iman for Publishing and Distribution, Cairo.

3.Al-Jubouri, Maher Saleh (2017), Administrative Law,1st edition, Dar Al-Thakira for Publishing and Distribution, Baghdad.

4.Al-Khafaji, Ahmed Kazem (2017), the reality of the use of administrative decentralization and its contribution to improving job performance.

5.Al-Makkawi, Atef Abdullah (2012), Administrative Sciences, 1st edition, Thebes Foundation for Publishing and Distribution, Cairo.

6.Al-Makki, Mahmoud Mustafa (2007), Administrative Law, 1st edition, Sudan University Publications, 1st edition, Sudan.

7.Al-Malkawi, Ibrahim (2008), Performance Management Using Balanced Scorecard, 1st edition, Foundation Al-Warraq for Publishing and Distribution, Amman.

8.Al-Marjoushi, Etien Mahmoud (2008), Evaluation of institutional performance in international public organizations, 1st edition, University Publishing House, Cairo.
9.Al-Mobaideen, Muhammad Theeb (2013), The Effectiveness of the Institutional Performance Evaluation System and its Impact on Organizational Excellence, The Jordanian Journal of Business Administration, Volume 9, No. 4. pp. 689-704.
10. Al-Saghir, Abdel Aziz bin Mohamed (2015), Administrative Law between the Egyptian and Saudi Legislations, 1st edition, the National Center for Legal Issues, Cairo.
11. Al-Shumaili, Aisha Yousef (2017), Performance Improvement Program, 1st edition, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, Cairo.
12. Baali, Mohamed Al-Saghir (2002), Administrative Law,1st edition, Dar Al-Ulum for Publishing and Distribution, Algeria.
13. Demmke,Christoph (2006), Decentralisation and Accountability as Focus of Public Administration Modernisation – Challenges and Consequences for HRM, Published by the Austrian Federal Chancellery Directorate General III – Civil Service and Administrative Reform A-1010 Vienna.
14. El-Shafei, Mohamed (2016), Administrative Law, Dean of the Faculty of Law, Banha University, Egypt.
15. In Al-Diwaniyah Governorate / Case Study of the Application of Article (45) of Law No. (21) of 2008 amending, College Administration and Economics Al-Qadisiyah University.
16. Islam, Taufiqul (2012), Dimension of Decentralization Process and Rural Local Government in India: A Comparison with Bangladesh, Graduate School of Asian and African Area Studies, Kyoto University(ASAFAS).
17. Jad, Syed Muhammad (2009), Strategies for Development and Improvement of Performance, 1st edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi Publishing, Cairo.
18. Jamal, Lina (2017), Department of Excellence and Administrative Creativity, 1st edition, Dar Al-Lehyani Printing and Publishing, Riyadh.
19. Kambilombilo, Dennis(2015), The Impact of Decentralization Policy on the Performance of Colleges of Education in Zambia: The Case of Kitwe, Mufulira and Copperbelt College of Education, International Journal of Social Science Studies, Vol. 3, No. 5; September 2015 ISSN 2324-8033, E-ISSN 2324-8041.
20. Kambouri, Michel. (2012) The Educational System in Cyprus, Volume 5, pp. 57-67.
21. Kanaan, Nawaf (2010), Administrative Law, Fourth Edition, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Jordan.
22. Mahmoud, Hassan and Ibrahim, Raslan (2017), a research paper entitled Developing the institutional performance of Egyptian universities Using the statistical quality approach`` SixSigma '', Al-Azhar University, Faculty of Education in Cairo, Department of Management Planning and comparative studies.

23. Mansour, Rashid Khaled (2004), Centralization and Decentralization in Educational Administration in Palestine from the point of view Principals and principals of public schools in the northern governorates of the West Bank, the Educational Administration of the College Postgraduate studies at An-Najah National University in Nablus, Palestine.
24. Marume, Samson & roy, Jubenkanda(2016), Centralization and Decentralization, Quest Journals Journal of Research in Humanities and Social Science Volume 4 , Issue 6 (2016) pp: 106-110 ISSN(Online) : 2321-9467
25. Muttaqin, Tatang(2016), The Impact of Decentralization on Educational Attainment in Indonesia, Springer International Publishing Switzerland 2016 R.L. Holzhacker et al. (eds.), Decentralization and Governance in Indonesia, Development and Governance 2, DOI 10.1007/978-3-319-22434-3_4.
26. Nadia, Tiab (2015), Administrative Law, University of Bejaia, Faculty of Law and Political Science, Algeria.
27. Nasser, Fahd Eid (2010), the application of decentralization and its impact on the level of employee performance / applied study on Kuwaiti National Guard, Middle East University, Kuwait.
28. Ozmen, Alper(2014), Notes to the concept of Decentralization, European Scientific Journal, vol.10, No.10 ISSN: 1857 – 7881 (Print) e - ISSN 1857.
29. parmenter,david(2012), Key Performance Indicators for Government and Non Profit Agencies, 1st edition,courier westford,new jersy.
30. Qadri, Muhammad (2009), Administrative Law, 1st edition, Ithra'a for Publishing and Distribution, Jordan.
31. Radhi, Bahjat and Hisham, Al-Arabi (2016), Total Quality Management: Concept, Philosophy, and Applications, dar Links to publishing and information technology, Cairo.
32. Radhi, Mazen Lilo (2016), Administrative Law, 3rd Edition, Al-Mustansiriya University, College of Law, Baghdad.
33. Radwan, Mahmoud Abdel-Fattah (2013), Evaluation of Institutions' Performance against Balanced Performance Standards, Group Arab Training and Publishing, Cairo.
34. Rayan,Roberta &Ronald, woods(2015), Decentralisation and Subsidiarity: Concepts and frameworks for emerging economie, Forum of Federations, Canada.
35. Razouki, Nebras (2019), The Impact of the Performance Appraisal Strategy on Organizational Effectiveness, 1st Edition, Dar University education, Cairo.
36. Robbins,Stephen&Mary,Coulter(2007), Management, 9th Edition Pearson Prentice Hall,New Jersy
37. Salah Al-Din, Abdel Baqi (2002), Modern Trends in Human Resources Management, New University House For publication and distribution, Cairo.
38. Shahat, Hana (2016), the role of educational indicators in evaluating the performance of educational institutions, the Sixth Arab International Conference on Quality Assurance in Higher Education, Egypt.

39. Shatnawi, Ali (2002), Local Administration, First Edition, Wael Publishing, Jordan.
40. Tamna, Muhammad, criteria for measuring government performance and methods for devising it, research presented at a symposium on modern methods in measuring government performance, the Arab Administrative Development Organization, Cairo, workshop from 9-13 January 2005.
41. The Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005 in force
42. The Irregular Provincial Law of Iraq in Region No. (21) of 2008
43. The qobailat, Hamdi (2010), Principles of Local Administration, 1st edition, Wael Publishing House, Jordan.
44. The Transitional Administrative Law of Iraq of the year 2004
45. Thunaibat, Muhammad Jamal (2011), Al-Wajeez in Administrative Law, 2nd edition, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Jordan.
46. Undp,iraq(2015),AssessmentSSESSMENT OFf Development Results Evaluation Of UNDP Contribution,United Nations Development Programme, Independent Evaluation Office, ISBN: 978-92-1-126381-7.

Evaluation of Educational Performance according to Centralization and Decentralization

Prof.D Abed Alsalam Lafta

University of Baghdad /College of Administration & Economics

d.abdalsalam58@yahoo.com

Hasan Abed Almohsen

Almousawy/Researcher

Baghdad

mousawy.hasan@gmail.com

Received:16/8/2020 Accepted :2/9/2020 Published :FEBRUARY / 2021

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract

The research aims to identify the effect of applying administrative decentralization to educational performance by assessing educational performance before and after the process of transferring powers from the federal government (the Iraqi Ministry of Education) to local governments (governorates) as well as identifying the appropriate central or decentralized administrative system to advance the educational reality and performance. To achieve the goal of the research, educational data was collected and analyzed, as well as measurement of educational performance indicators and analysis during two phases, the first represents the stage of applying the central system and spanned between the academic year (2011-2012) and the academic year (2014-2015), while the second phase, which represents the phase of applying the decentralized system, extended Between the academic year (2015-2016) and the academic year (2018-2019).The research community was formed in all education directorates in the governorates of Iraq, except for the Kurdistan region, with the exception of the following governorates (Kirkuk, Anbar, Salah al-Din, and Nineveh) due to the lack of educational data at the ministry due to the security conditions witnessed, while the research sample was represented in eleven governorates (Diyala , Baghdad, Babil, Karbala, Najaf, Al-Qadisiyah, Muthanna, Wasit, Thi Qar, Maysan, Basra), and the researcher calculated the arithmetic averages and the upper and lower limits for each of the educational data and educational indicators in the governorates in the field of research during the two periods (central and decentralization) and then a comparison between them Using the ratio of the German and Teni method to determine the presence of significant differences between performance indicators in the two phases and to determine which is better. The research found that the transition to a decentralized system and the process of transferring powers between the Iraqi Ministry of Education and the provinces has negatively affected educational performance, and the researcher recommended a set of recommendations to advance the educational reality in Iraq, the most important of which is reviewing the transfer of powers and also recommended measures that improve educational performance .

Paper type: Research paper

Key words: administrative centralization, administrative decentralization, educational performance evaluation.